

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

التجارب النووية

ورقة عمل مقدمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

1 - إن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تؤكد مجدداً أن السبيل الوحيد لتخليص العالم من تهديد الأسلحة النووية أو استخدامها يتمثل في إزالتها بصورة تامة. وفي هذا الصدد، تمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة عملية على طريق نزع السلاح النووي، وبالتالي، لا يمكن أن تكون بديلاً عن هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

2 - وفي حين تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تدعو بقوة إلى الوقف الفوري وغير المشروط لجميع أشكال تجارب الأسلحة النووية وإغلاق جميع مواقع ومختبرات اختبار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعتقد المجموعة اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي لجميع الدول الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد أن تغلق وتفكك، في أقرب وقت ممكن وبطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، أية مواقع ومختبرات متبقية للتجارب النووية التجريبية وما يرتبط بها من هياكل أساسية، وينبغي أن تحظر تماماً البحث والتطوير في مجال الأسلحة النووية وأن تمتنع أيضاً عن إجراء تجارب تجريبية للأسلحة النووية أو أية تجارب نووية أخرى، أو أية تجارب تجريبية للأسلحة النووية بوسائل بديلة، بما في ذلك تجارب المحاكاة والتجارب باستخدام كتلة دون الحرجة، وأن تحظر كذلك استخدام تكنولوجيات جديدة لرفع كفاءة منظومات الأسلحة النووية القائمة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انتفاء الغرض من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقصدها.

3 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالتزام جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، بوقف جميع التجارب التجريبية للأسلحة النووية وأية تجارب نووية أخرى بوسائل بديلة وتعيد تأكيد هذا الالتزام مرة أخرى، مما يقيد بالتالي صنع الأسلحة النووية وتحسينها النوعي ويضع حداً لاستحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن بالغ



قلقها إزاء الأشكال البديلة للتجارب التجريبية للأسلحة النووية، وإزاء استخدام التكنولوجيات الجديدة لرفع كفاءة منظومات الأسلحة النووية القائمة وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، مما يمكن أن يُفضي إلى استئناف التجارب وتخفيض العتبة النووية. ومن ثم تدعو المجموعة بقوة الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى أن تُنهي على الفور هذه الأنشطة وأن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات أخرى من شأنها أن تؤدي إلى انتقاء الغرض من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقصدها، ريثما يبدأ نفاذ هذه المعاهدة.

4 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تحسين الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية يتنافيان مع الغرض من معاهدة عدم الانتشار ومقصدها ويتعارضان حتى مع مجرد بيانات ضمانات الأمن السلبية المقدمة من الدول الحائزة لأسلحة نووية، التي لا تزال مشروطة ومحدودة جداً وغير كافية، وينتهكان الالتزامات المتعهد بها وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتتعارض هذه الأعمال مع الإجراء 1 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010، الذي التزمت فيه جميع الدول الأطراف باتباع سياسات تتوافق تماماً مع أحكام المعاهدة ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى إنهاء خططها الرامية إلى تحديث ترساناتها من الأسلحة النووية، امتثالاً لالتزاماتها.

5 - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بتوقيع 185 دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبتصديق 170 دولة عليها. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بتصديقات ميانمار (21 أيلول/سبتمبر 2016)، وإسواتيني (21 أيلول/سبتمبر 2016)، وتايلند (25 أيلول/سبتمبر 2018)، وزمبابوي (13 شباط/فبراير 2019)، وكوبا (4 شباط/فبراير 2021)، وجزر القمر (19 شباط/فبراير 2021). وتدعم المجموعة، وفقاً لموقفها المبدئي الثابت لصالح الإزالة التامة لجميع أنواع الأسلحة النووية، أهداف المعاهدة، التي ترمي إلى فرض حظر شامل على جميع التجارب التجريبية النووية ووقف التطوير النوعي للأسلحة النووية من أجل تمهيد الطريق نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية.

6 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، وهو ما من شأنه، في جملة أمور، أن يسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتعرب المجموعة عن القلق إزاء قرار الولايات المتحدة عدم السعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على نحو ما أعلن في استعراضها للوضع النووي لعام 2018، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول الحائزة لأسلحة نووية عن تحقيق بدء نفاذ المعاهدة. وتؤكد المجموعة من جديد أنه إذا أُريد تحقيق أهداف المعاهدة تحقيقاً تاماً، فيتحتم أن تستمر جميع الدول الموقعة عليها، لا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، في الالتزام بنزع السلاح النووي.

7 - وتعتقد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية تتحمل مسؤولية خاصة عن كفالة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ليس فقط لأنها من بين الدول الأربع والأربعين المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة، وإنما أيضاً لأنه يتوقع منها، بحكم موقعها، أن تتولى زمام القيادة في تحويل الحظر المفروض على التجارب إلى حقيقة واقعة. ولن يتسنى تحديد مدى نجاح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا عندما يتم التوقيع والتصديق عليها، وخاصة من جانب الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية والدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتواصل تشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات. وتعتقد المجموعة اعتقاداً راسخاً بأن التذكير بتحقيق هدف عالمية

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال انضمام الدول غير الأطراف المتبقية إلى هذا الصك سيكون أمراً ضرورياً لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

8 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجدداً أن من شأن قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية باتخاذ قرارات إيجابية لتحمل مسؤوليتها الفريدة عن طريق الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يحدث التأثير المرغوب فيه من حيث تيسير التقدم نحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن شأن التصديق المبكر على هذه المعاهدة من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية أن يمهّد السبيل ويشجع البلدان الباقية المطلوب منها ذلك، لا سيما البلدان التي لديها مرافق نووية غير خاضعة لضمانات، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها. ومما يقوّض هذا الصك الهام المناهض لإجراء التجارب النووية عدم تصديق دولة واحدة من الدول الكبرى الحائزة لأسلحة نووية على المعاهدة، وعدم دعمها للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال رفض أحد العناصر الرئيسية لنظام التحقق من المعاهدة.

9 - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى تعهد الدول الحائزة لأسلحة نووية عند التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن تكفل المعاهدة توقف كل من الانتشار الرأسي والأفقي، بما يمنع ظهور أنواع جديدة من الأجهزة النووية والأسلحة النووية القائمة على مبادئ فيزيائية جديدة. وذكرت الدول الحائزة لأسلحة نووية في ذلك الوقت أنها ستكتفي باتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامة وموثوقية الأسلحة المتبقية أو الموجودة، التي لا تنطوي على إجراء تفجيرات نووية. وفي ذلك الصدد، تطلب المجموعة إلى تلك الدول أن تواصل الامتناع عن إجراء أي نوع من التجارب النووية لتحديث الأسلحة النووية أو تطويرها أو زيادة تحسينها. وتود المجموعة أن تشدد من جديد على مبادئ نظام عدم الانتشار، سواء الرأسي أو الأفقي.

10 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أهمية إبقاء الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية على وقفها الاختياري لتجارب الأسلحة النووية منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. غير أن المجموعة تؤمن بأن هذا الوقف الاختياري لا يحل محل التصديق على المعاهدة وبدء نفاذها.

11 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تحديث الأسلحة النووية أو استحداث أنواع جديدة منها يتنافى مع الضمانات التي قدمتها الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أي أن تحول المعاهدة دون تحسين الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، ينبغي للدول أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات تتنافى مع أغراض المعاهدة ومقصدها. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن قلقها الشديد إزاء القرار الذي اتخذته دولة حائزة للأسلحة النووية بخفض الوقت اللازم لاستئناف التجارب النووية إلى 18 شهراً وتعتبر ذلك انتكاسة في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المؤتمر الاستعراضي لعام 2000. وترى المجموعة أن مثل هذه القرارات تنال من صدقية الالتزام بالوقف الاختياري المعلن وكذلك من صدقية الالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2000، التي تُؤخي فيها أن يكون التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أول خطوة من الخطوات العملية الثلاث عشرة المؤدية إلى نزع السلاح النووي. ولا يزال عدم إحراز تقدم في التفكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يتعين أن تقوده الدول الحائزة لأسلحة نووية، يشكل أيضاً مصدراً للقلق.

12 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمشاكل السلامة والتلوث المتصلة بوقف العمليات النووية التي كانت مرتبطة في السابق ببرامج الأسلحة النووية، بما في ذلك إعادة التوطين الآمن لأي سكان مشردين واستعادة القدرة الإنتاجية الاقتصادية للمناطق المتضررة، عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد، تقرر المجموعة بوجود مسؤولية خاصة تجاه المناطق المتضررة والسكان المتضررين، بمن فيهم سكان الأقاليم التي كانت مشمولة سابقا بوصاية الأمم المتحدة والتي تضررت نتيجة لتجارب الأسلحة النووية التي أجريت في الماضي.
